المراحل الكبرى لبناء لدولة المغربية الحديثة

تقديم إشكالي:

اتجه المغرب بعد حصوله على الاستقلال سنة **1956**م إلى بناء الدولة المغربية الحديثة، ولتحقيق هذه الغاية مر بعدة مراحل.

- فما هي المراحل الكبرى لبناء الدولة المغربية الحديثة؟
- وما هي الإجراءات المتخذة لتحقيق ذلك؟

مرحلتي بناء الدولة الوطنية وإرساء النظام الديمقراطي:

امتدت المرحلة الاولى من بناء المغرب الحديث من 1956 إلى 1962:

شهدت هذه المرحلة العديد من الإجراءات التي همت ميادين متعددة:

- ✓ في الميدان السياسي: تكوين حكومة مغربية.
- ✓ في الميدان الإداري: تقسيم المغرب إلى عمالات وأقاليم.
- ✓ في الميدان القضائي: إلغاء المحاكم المخزنية، وخلق محاكم حديثة، ومجلس اعلي، وتوحيد النظام القضائي.
- ✓ في الميدان العسكري: تكوين القوات المسلحة الملكية.
- ✓ في الميدان الاقتصادي: خلق وزارة الاقتصاد والمالية، وإقامة نظام جمركي جديد، وتأميم بنك المغرب، وإصدار عملة مغربية.
- ✓ في الميدان التشريعي: تم إصدار العديد من القوانين، مدونة الأحوال الشخصية، القانون الجنائي، قانون الشغل، النظام الأساسي للوظيفة العمومية، قانون الحريات العامة ....

مرحلة إرساء النظام الديمقراطي والبناء الاقتصادي والاجتماعي 1962 إلى 1998:

عرفت هذه المرحلة:

- ✓ إرساء البناء الدستوري للمملكة: بحيث سيتم إصدار أول دستور للمملكة سنة **1962**، والذي سيتم تعديله سنوات **1970**، **1972**، **1996**، **1996**.
- ✓ تكريس السيادة الوطنية: وذلك بجلاء القوات الأجنبية، واستكمال الوحدة الترابية.
- ✓ بناء اقتصاد وطني مغربي: تبنى المغرب في هذا الإطار التوجه الليبرالي، والذي ظل مرفوقا بتدخل الدولة عبر المخططات الاقتصادية ابتداء من **1960**، والتي استهدفت النهوض بمختلف القطاعات مع إعطاء الأولوية للفلاحة، كما عملت الدولة كذلك على تقوية الرأسمال الوطني الخاص عبر إصدار قرار مغربة الاقتصاد الوطني سنة **1973**، كما سيعرف الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة عدة إصلاحات هيكلية ابتداء من سنة **1983**.
- ✓ تفعيل الديمقراطية المحلية: وذلك عبر تبني اللامركزية الإدارية الترابية، حيث تم إصدار ظهير التنظيم الجماعي في **30** شتنبر **1976** الذي جعل الجماعات المحلية وحدات ترابية ذات شخصية معنوية، واستقلال مالي، كما سيتم ابتداء من **1977** تنظيم المناظرات الوطنية للجماعات المحلية.
- ✓ اعتماد الحوار الاجتماعي كآلية لحل المشاكل الاجتماعية.

تفعيل البناء الديمقراطي والاقتصادي وترسيخ دولة الحق والقانون:

تفعيل البناء الديمقراطي والاقتصادي فيما بين 1975 و1992:

يتمثل تفعيل البناء الديمقراطي في الحد من وصاية الإدارة المركزية، وتحويل مهام المجالس المحلية والإقليمية والجهوية من مجالس استشارية إلى مجالس تقريرية بموجب الظهير المنظم للجماعات المحلية الصادر سنة **1976**، والعمل على النهوض بهذه المجالس عن طريق تنظيم خمس مناظرات حول اللامركزية، أما البناء الاقتصادي، فبدأ مع الإصلاح الهيكلي الذي طبق سنة **1983**، بإقرار الإصلاح الضريبي

سنة **1984**، وإصلاح التجارة الخارجية، وإصدار قانون الصادرات وقانون الاستثمار والخوصصة، والعمل على تحسين بنيات استقبال الاستثمارات.

ترسيخ دولة الحق والقانون والعهد الجديد ابتداء من 1998:

عرفت هذه المرحلة:

- ✓ **وصول المعارضة إلى الحكم لأول مرة في إطار حكومة التناوب 1998.**
- ✓ **ترسيخ دولة الحق والقانون، وذلك عبر إعطاء مفهوم جديد للسلطة، والقيام بالعديد من الإصلاحات المؤسسية (إحداث ديوان المظالم، إصلاح القضاء، إحداث المعهد الملكي للثقافة الامازيغية ...)، والتشريعية (مدونة التجارة، مدونة الأسرة، مدونة الشغل، قانون الصحافة ...).**
- ✓ **إحداث العديد من المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي: مؤسسة محمد الخامس للتضامن، مؤسسة محمد السادس للنهوض بالإعمال الاجتماعية للتربية والتكوين ...**
- ✓ **إحداث هيئات حقوقية لتسوية الملفات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان كهيئة الإنصاف والمصالحة ...**

خاتمة:

قطع المغرب أشواطا كبرى على درب بناء الدولة المغربية الحديثة، وتعزيز حضورها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.